البرمجيات الوثائقية في المكتبات

مزايا استخدام البرمجيات الوثائقية في المكتبات ومراكز المعلومات:

- تجنب عمليات التكرارفي إدخال البيانات.
- التزامن في التعامل مع البيانات حيث أنه بمجرد إدخال البيانات إلى النظام يمكن الاستفادة منها لأغراض متعددة مثل البحث في الفهرس ومعرفة كل المعلومات عنه مثل حالة الوعاء من الإعارة
- توفيرالوقت والجهد في إدخال البيانات والحد من عمليات التكرار.
- تحسين إتاحة المعلومات. و زيادة فعالية الاستفادة من المقتنيات.
- إمكانية تحديث التسجيلات بسهولة ويسر.
- الحصول على العديد من التقاريرعن مختلف جوانب ووظائف النظام.
- إمكانية المشاركة في الموارد مع المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات.
- تحقيق الفعالية في الحفاظ على التسجيلات وصيانتها
- خدمة جميع المستفيدين وطلباتهم في وقت قياسي

برمجيات مفتوحة المصدر

- يمكن تعريف البرمجيات الحرة والتي غالبا ما يطلق عليها كذلك بعبارة البرمجيات مفتوحة المصدر (Logiciel **Open Source**) كما يلي: البرمجية الحرة هي كل برمجية تقدم إلى المستعمل سواء مجانا أو بمقابل مادي، مع إتاحة إمكانية استعمالها ونسخها وإعادة توزيعها سواء في شكلها الأصلي أو بعد إجراء تعديلات عليها. وما يميز هذا النوع من البرمجيات عن غيرها، كونها تقدم إلى المستعمل مرفقة بشفرة مصدرها (**Code source**)، بحيث تكون له حرية مطلقة في فحصها وتعديلها بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاته الخاصة
- كما يمكن تعريف البرمجيات الحرة من خلال نوع الحقوق التي تحولها للمستعمل، والتي تنفرد بها عن غيرها من البرمجيات الموزعة بتراخيص مسجلة الملكية، وتتمثل هذه الحقوق في أربع حريات أساسية تكرسها رخصة البرمجيات الحرة **GNU/GPL** ممثلة فيما يلي:

1. حرية تشغيل البرمجية لأي غرض
2. حرية دراسة ومعرفة كيفية عمل البرنامج، وتكيفه مع الاحتياجات الخاصة بالمستعمل، وهذا يشترط الحصول على شفرة مصدر البرمجية
3. حرية نسخ البرمجية وإعادة توزيعها دون اللجوء إلى تراخيص مسبقة في المجال
4. حرية تطوير البرمجية وتطويعها في اتجاه ملاءمتها مع احتياجات المستعمل ، وهذا يشترط الحصول على شفرة مصدر البرمجية .

البرمجيات الإمتلاكية

- يمكن تعريفها بأنها لا تسمح للمستفيدين من خدماتها بإمكانية تعديلها أو صيانتها او استعمالها كونها تتمتع بحقوق الملكية الفكرية باعتبارها من المصنفات المحمية، و ذلك من خلال تقييد حرية المستفيد الذي يصبح مجبر عليه في كل مرة إلى تحيين الطبعات المعدلة أو لتعديل خلل ما أو إضافة خدمة، لان الملكية لا تتعلق بالثمن فقط، بل تهتم أيضا بشفرة المصدر، لأنه يوجد هناك العديد من البرمجيات المجانية ولكنها امتلاكية يمكن الحصول عليها بدون مقابل لكن لا يمكن القيام بتعديلها أو التطوير فيها وذلك لجهل المستخدم بشفرة المصدر الخاص بها.

عراقيل استخدام البرمجيات الامتلاكية

وتتمثل أهم هذه الصعوبات في النقاط التالية:

_أسعار هذه البرمجيات تعتبر باهضة جدا مقارنة بإمكانيات المكتبات التي غالبا ما تكون متواضعة.

_السياسة الممارسة من طرف موردي ومنتجي هذه البرمجيات، جعلت المكتبات عاجزة في المساهمة لتطويرها وتعديلها بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجاتها بسبب عدم إتاحة شفرة المصدر، على الرغم من توفر الكثير من المكتبات على الكفاءات والخبرات التي تمكنها من ذلك علي الرغم من تحديد المكتبات لاحتياجاتها بصفة دقيقة ضمن دفتر الأعباء عند اقتناء البرمجية، إلا أنه نادرا ما تستجيب هذه الاخيرة بصفة كاملة إلى الاحتياجات المعبر عنها.

- _انتظار ظهور إصدارات جديدة قد تلبي الغرض: يؤدي الاعتماد على هذا النوع من البرمجيات إلى خلق تبعية مطلقة لمنتجها، وإلي فقدان سيطرة وتحكم المكتبة على بينتها الحاسوبية بشكل تكون فيه كل الحلول المتعلقة بالمشاكل ونتيجة لذلك، تضطر المكتبات في كثير من الحالات على استغلال 30% من إمكانيات البرمجية لكونها لا تتماشى مع احتياجاتها ومتطلبات العمل بها .
- _تغير احتياجات وطرق العمل بالمكتبات باستمرار، دون أن تساير البرمجيات المستعملة هذا التطور، بسبب البطء الكبير في إصدار نسخ جديدة من طرف المنتجين، والتي نادرا ما تستجيب المتطلبات العمل الجديدة. وبالتالي تضطر المكتبات إلى محاولة التأقلم مع النظام في التقنية العالقة بيد منتج البرمجية دون غيره.
- _ يتميز سوق البرمجيات الوثائقية مالكة المصدر حاليا بعدم الاستقرار، إذ كثيرا ما نشهد زوال شركات منتجة بأكملها أو ضم شركات إلى أخرى وتخلي بعض المنتجين عن مواصلة إصدار برمجية معينة، وهذا ما يؤثر سلبا على السير الحسن للعمل بالمكتبة على المديين المتوسط والبعيد. وكنتيجة لذلك، تطرح قضية ديمومة واستمرارية صلاحية البرمجيات الوثائقية المستعملة
- وبالإضافة إلى ما سبق، يذهب الكثير إلى أن صعوبات استعمال البرمجيات الوثائقية مالكة ر ازدادت تفاقها بعد ظهور الوثائق الإلكترونية التي حولت طبيعة الاقتناء من منطق الملكية للوثيقة إلى منطق رخصة استعمالها، بحيث أصبحت المكتبة لا تمتلك الوثيقة بصفة دائمة وإنما(غانم نذير. الشراكة بين المكتبيين و الارشيفيين.ص.70)